دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تجديد أصول الفقه عند الدكتور طه جابر العلواني: قضايا وآفاق
المصدر:	مجلة الإبصار
الناشر:	جمعية إبصار للتربية والثقافة والبحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	ابن عبلا، ابراهيم
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	دجنبر
الصفحات:	88 - 99
رقم MD:	800683
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العلواني، طه جابر، الإجتهاد (فقه إسلامي)، أصول الفقه الإسلامي، الفقهاء المسلمون
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/800683

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تجديد أصول الفقه عند الدكتور طه جابر العلواني

قضايا وآفاق

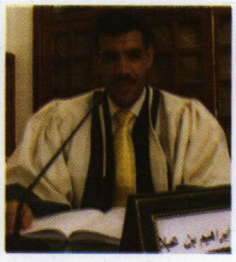

د. إبراهيم بن عبلة
أستاذ الفقه
بكلية العلوم الشرعية السمارة
جامعة القرويين

سأحاول بإذن الله تعالى، عرض هذا الموضوع من خلال العناصر الآتية:

1- **مفهوم "التجديد" عند الدكتور طه جابر العلواني.**
2- **مفهوم "تجديد أصول الفقه" عند طه جابر العلواني.**
3- **القضايا الأصولية التي يقترحها طه جابر العلواني للتجديد.**

1- مفهوم "التجديد" عند الدكتور طه جابر العلواني:

لإنجاز هذه المهمة، ولضبط هذا المفهوم عند الدكتور طه جابر، حاولت الرجوع إلى أكبر عدد ممكن من مؤلفاته وكتاباته، سواء كانت في علم أصول الفقه أو غيره من الحقول المعرفية الإسلامية.

وإن كان الغالب على كتاباته انتماءها إلى مجال علم أصول الفقه، وما يتصل به من قضايا المعرفة الإسلامية.

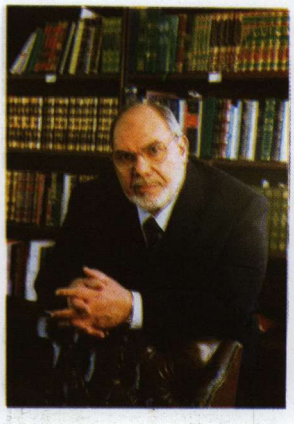

إن مفهوم "التجديد" عند الدكتور العلواني غير منضبط ؛

° فتارة نراه يستخدم مفهوم: " الإصلاح "، كما يقول في كتابه: " الأزمة الفكرية المعاصرة " :

" دائما أقول إصلاح مناهج الفكر (...)، فإصلاح مناهج الفكر يتم بأن نحدد مناهجنا بالطريقة التي ذكرنا..."[1].

كما أنه ألف كتابا، وسماه ب : " إصلاح الفكر الإسلامي "، وقد نوه به بعض من ألف في موضوع تجديد أصول الفقه، حيث يقول: " ومن هنا فإن ما كتبه الدكتور طه جابر العلواني في هذا الشأن، والذي تضمنه كتابه " إصلاح الفكر الإسلامي " جدير بالاعتبار والاهتمام، إذ فيه من الأفكار والآراء ما يمس صميم الموضوع، وتعد الدعوة إلى التفكير فيه، والمراجعة صوابا. " [2]

° وتارة أخرى نراه يستخدم مفهوم: " النظر في تراثنا " . يقول: " النظر في تراثنا (...) وفي هذه الحضارة وفيما أفرزته، وفي فكرها ومناهجها، نظرة الناقد البصير ومحاكمتها إلى الكتاب والسنة ..."[3].

وتارة أخرى نراه يستخدم مفهوم: " النظر في تراثنا " . يقول: " النظر في تراثنا (...) وفي هذه الحضارة وفيما أفرزته، وفي فكرها ومناهجها، نظرة الناقد البصير ومحاكمتها إلى الكتاب والسنة

ومصطلح " التراث "، لا يشمل عنده الكتاب والسنة.

° كما يستعمل مفهوما آخر، وهو " التنقية "؛ يقول: " ... تحتاج إلى مراجعة علمية منهجية لعلها تساعدنا على تنقية هذا التراث... "[4]

° كذلك وجدناه يستخدم مفهوما جديدا، ربما لم يسبق به، يؤسس فيه إلى علم جديد سماه: "**علم مراجعات التراث** " . وقد تكلم عن هذا المفهوم في معظم كتبه؛ يقول مثلا في مقدمة كتابه: " نحو موقف قرآني من النسخ " ما يأتي:

« إن هذه الرسالة على لطافة حجمها وقلة صفحاتها، قد تضمنت – بفضل الله تبارك وتعالى – معالجة علمية جادة اشتملت على كثير من المسائل التي يحتاجها المبتدئ في الدراسات القرآنية والأصولية، ولا يستغني عنها المنتهي من الباحثين، وإننا لنرجو من قارئيها والمطلعين عليها – خاصة من المختصين – ألا يبخلوا عنا بملاحظاتهم، بل واعتراضاتهم واقتراحاتهم فإن العلم بين اثنين.

ومسائل كهذه تحتاج إلى أن ينضجها المختصون وأهل العلم بحواراتهم المنهجية والمعرفية، إن شاء الله، حتى تبلغ غايتها وتؤتي ثمارها بإذن الله وتثري " علم مراجعات التراث" ... »[5].

وفي كتابه: " نحو التجديد والاجتهاد ... " بين المقصود من هذا العلم، واستغرق منه ذلك صفحات عديدة، تحت عنوان: " نحو تأسيس علم المراجعات في تراثنا الإسلامي " .

وقد أصل لهذه المراجعات، وحدد منطلقات علم المراجعات ومداخله، التي حددها في عشرة، كما بين كيفية القيام بهذه المراجعات، وقدم بعض النماذج العملية لها.

وختم فصله عن هذه المراجعات، ببعض العوائق التي تقف أمام هذا المشروع.[6]

ولعل الغاية من هذا العلم الجديد، كما يبدو، هي التأصيل للاجتهاد والتجديد، فهذه المراجعات عملية سابقة لأي اجتهاد ولأي تجديد...

° كما أنه أيضا، وظف مفهوم " التصحيح " في مواضع متفرقة من كتبه ومقالاته.

إن هذه المفاهيم التي استعملها الدكتور طه جابر العلواني في مقابل مفهوم التجديد، وإن اختلفت لفظا فمعناها واحد، وتخدم الغرض نفسه الذي يهدف إليه العلواني، والقصد الذي يريده. ولقد أفصح عن ذلك حين قال: " ... كل ما أريده أن نصل إلى أن هناك فكرة دخلت العقل المسلم، وهي أن التراث معصوم، وأنه لا داعي لمراجعته، وأن الثقة بالأئمة كافية لأن نتوقف عن أية مراجعة... "[7].

وفي هذا الصدد نوه باجتهادات ابن تيمية التي قام بها، واستطاع أن يتجاوز هذا الإطار، ويراجع كثيرا مما كان قبله.

وبهذه المفاهيم المتعددة، التي ذكرناها، يطالب ب: "إعادة دراسة وفهم تراثنا الإسلامي وقراءته قراءة نقدية تحليلية معرفية، تخرجنا من الدوائر الثلاث التي تحكم أساليب تعاملنا مع تراثنا، في الوقت الحاضر: دائرة الرفض المطلق، ودائرة القبول المطلق، ودائرة التلفيق الانتقائي العشوائي. فهذه الدوائر الثلاث لا يمكن أن تحقق التواصل مع ما يجب التواصل معه من هذا التراث، كما لا يمكن أن تحقق القطيعة مع ما يجب إحداث القطيعة معه من ذلك التراث "[8].

وللخروج من هذه الدوائر الثلاث يقترح الدكتور طه العلواني:"... إعادة قراءة تراثنا وفق منهجية معرفية سليمة كفيلة بمساعدتنا على الخروج من إطار الدوائر الثلاث، وتحكيم النظام المعرفي الإسلامي، والمنهجية المعرفية الإسلامية، مع الاحتكام إلى مصدري الهدى والنور: الكتاب والسنة في الحكم على قضايا التراث..." [9]

وبهذه المفاهيم المتعددة، التي ذكرناها، يطالب ب: " إعادة دراسة وفهم تراثنا الاسلامي وقراءته قراءة نقدية تحليلية معرفية، تخرجنا من الدوائر الثلاث التي تحكم أساليب تعاملنا مع تراثنا، في الوقت الحاضر: دائرة الرفض المطلق، ودائرة القبول المطلق، ودائرة التلفيق الانتقائي العشوائي....

هذا هو السياق الذي يناقش فيه الدكتور طه العلواني قضية " التجديد " ويعالجه. فهو سياق عام.

ففكرة " التجديد " عند صاحبنا لا تنحصر في الحقل المعرفي لأصول الفقه وحده، بل تمتد إلى غيره من الحقول المعرفية الأخرى التي مناط اشتغالها العقل المسلم.

وفي يوم 24 نونبر من سنة 1999م، ألقى الدكتور العلواني محاضرة علمية بدار الحديث الحسنية بالرباط ، تحت عنوان: " تجديد المعرفة الإسلامية ". وقد حظيت بحضور هذه المحاضرة، ومن أهم ما جاء فيها قوله:

« التجديد أمر لا يستغني عنه جانب من جوانب الحياة، لا تستغني عنه الشرائع ولا

العلوم، ولا تستطيع الأنساق المعرفية تجاوزه(...)، لذلك كان التجديد ضرورة لابد منها ولا يستغني عنها بحال من الأحوال»[10].

كما تحدث في المحاضرة ذاتها، عن محاولات التجديد، أو الاتجاهات في فهم التجديد عبر واقعنا التاريخي.

وهذه الاتجاهات حددها في خمسة:

- **الاتجاه الأول**: اعتبر التجديد عملا فرديا، يقوم به أفراد منتخبون من الأمة. ومستند أصحاب هذه الاتجاهات الأحاديث الواردة [11]في قضية التجديد التي قرئت وفهمت بمعزل عن المفهوم القرآني للتجديد. ومن الذين عكسوا هذا الموقف تاج الدين السبكي في " طبقات الشافعية " وجلال الدين السيوطي في قصيدته المعروفة، التي ذكرت أن مجدد القرن الأول هو الخليفة عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، ومجدد القرن الثاني الإمام الشافعي ...وهكذا.[12]

وقد علق الدكتور أحمد الريسوني على أصحاب هذا الاتجاه، بكلام دقيق، نقتبس منه ما يأتي: " هذا المنحى الذي سلكه ابن السبكي والسيوطي، ومن تبعهما، وجمعت إليهما اعتراضات وانتقادات عديدة، لعل أشدها هو ما يتعلق بالخلفية المذهبية التي تحكمت في تعيين مجددي القرون، وأعني بذلك التمذهب بمذهب الإمام الشافعي، فقد جعلا التجديد حكرا على الفقهاء والعلماء الشافعية."13

أما الدكتور طه جابر العلواني، فقد أنهى كلامه في هذا الاتجاه بقوله: " وهذا الاتجاه في فهم "التجديد" باعتباره عملية فردية غير مقبول، لأنه يقصي الأمة من إنجاز لا تستوعبه جهود الأفراد خاصة "14.

- **الاتجاه الثاني**: يتصور أن " التجديد " هو إخضاع الدين لمتغيرات الواقع، فحياة الناس ووسائل الإنتاج والتوزيع وعلاقات المجتمع وغير ذلك من مكونات الواقع لا تستقر على حال، وهذا يقتضي تغيير الدين وتطويعه لمستجدات الواقع، والنتيجة أن الدين يصبح – وفقا لهذا المفهوم – مطابقا لأي واقع نريد. [15]

وهذا الاتجاه، في نظر طه العلواني تغيير، لأنه " تغيير، والتغيير مرتبط بعملية التغير التي تحتمل الانتقال إلى الأسوأ، فيقال: تغير اللحم إذا أنتن وتغير الماء إذا تبدل لونه وريحه ... فهذا إذن تغيير لا تجديد."[16].

وبالرجوع إلى المفاهيم التي تداولها الدكتور طه في مؤلفاته، للدلالة على " التجديد "، والتي استعرضناها، لم يستعمل قط ولو مرة واحدة، كلمة " التغيير "، لأنها، وكما بين في كلامه الآنف، تخالف عملية " التجديد ".

- **أما الاتجاه الثالث**، فيتوهم أن التجديد يكون في القضايا الفرعية، أو في بعض التطبيقات دون المساس بقواعد التفكير... وهذا الاتجاه يعيد إنتاج الثروة الفقهية الموروثة... وليس هذا بتجديد.[17]

- الاتجاه الرابع، في فهم " التجديد " يتم في إطار فلسفة الدين، أي في بعض القضايا ذات الإطار الشامل، وذلك ما سماه البعض بالتأصيل الإسلامي، أي إيجاد أصل إسلامي لمستجد من المستجدات. واتجاه التأصيل هذا ساد في العقود الأخيرة على مستويات كثيرة، كمجالات الاقتصاد الإسلامي والتربية والمعرفة... 18

- الاتجاه الخامس والأخير في فهم " التجديد "، فيرى الدكتور العلواني أنه يتمثل في أطروحة " أسلمة المعرفة "، التي يقول عنها: " إنها فكرة متقدمة إلى حد ما عن فكرة التأصيل، لكنها تحتاج إلى ضبطها مفهوما ومصطلحا وإجراءات، وإلا فقد يكون مصيرها يوما من الأيام مصير أفكار كثيرة حصل لها نوع من الامتصاص ".[19]

هذا هو السياق الذي يناقش فيه الدكتور طه العلواني قضية " التجديد " ويعالجه. فهو سياق عام.

ففكرة " التجديد " عند صاحبنا لا تنحصر في الحقل المعرفي لأصول الفقه وحده، بل تمتد إلى غيره من الحقول المعرفية الأخرى التي مناط اشتغالها العقل المسلم.

- مفهوم التجديد الذي تحتاجه الأمة في هذا العصر:

وختاما لهذه النقطة التي سعينا من خلالها إلى إبراز مفهوم " التجديد " عند الدكتور طه جابر العلواني، سوف نسوق تصوره ورأيه المنشود في قضية " التجديد "؛

فبعد أن نوه بتجربة الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – التجديدية، مع أنها لم تكتمل بسبب وفاته. وبمحاولة صلاح الدين الأيوبي، وبغيرهما من محاولات تجديدية أخرى، التي ارتكزت على جوانب معينة، كالأشعري في علم الكلام، والغزالي في الاعتقاد ومقاومة الفلسفة اليونانية، والشاطبي في أصول الفقه... يقول:

« إن التجديد الذي نحتاج إليه في عصرنا – كما أفهمه – لا يمكن أن يتم بإحياء جانب من جوانب التراث الأصولي، أو المقاصدي، أو الفقهي، أو حتى الجهادي، أو أي جانب جزئي آخر، وإنما يحتاج إلى مشروع كامل. والمشروع الكامل يتطلب مصدرا كونيا، خاصة ونحن في عالم قد تداخلت فيه الأنساق الثقافية والحضارية بحيث لم يعد من الممكن لأي نسق ثقافي أو حضاري أن يحيط نفسه بسياج ينعزل به عن المؤثرات الخارجية؛ فالعالم قد تقارب والزمان كذلك، والثقافات والحضارات تداخلت، وتمازجت بشكل لم يعد يسمح بالتجديد الجزئي، ولم يعد يتقبل المصادر الجزئية وحدها مصادر للتجديد.

فلا مناص من كتاب كوني لتحقيق " التجديد ". وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الكتاب الكوني لا يوجد إلا في القرآن الكريم. " [20]

2- مفهوم " تجديد أصول الفقه " عند الدكتور طه جابر العلواني:

يعد الدكتور طه جابر العلواني واحدا من المعاصرين الذين يدعون إلى تجديد علم أصول الفقه، ويذهب إلى أن قضايا أصول الفقه ومباحثه، ليست كلها قطعية، وهو بذلك ليس بدعا من الأصوليين المعاصرين الذين كتبوا وألفوا في هذا الموضوع [21]. وفي هذا الصدد يقول:

« إن من الأمور المعروفة أن في كل علم أو شأن من شؤون الحياة أمورا تقبل التطور وتحتاجه، وربما لا تتحقق إلا به، وأمورا أخرى ثابتة، والمنطق الإسلامي يوجب أن يكون هناك تكامل بين الاثنين، ولذلك كان لأصول الفقه قواعد ثابتة لا تقبل تغييرا، وأخرى تعتمد على التطور والتجدد الدائمين، وذلك واضح في مسائل الاجتهاد »[22]

الاتجاه الثاني: يتصور أن " التجديد " هو إخضاع الدين لمتغيرات الواقع، فحياة الناس ووسائل الإنتاج والتوزيع وعلاقات المجتمع وغير ذلك من مكونات الواقع لا تستقر على حال، وهذا يقتضي تغيير الدين وتطويعه لمستجدات الواقع، والنتيجة أن الدين يصبح – وفقا لهذا المفهوم – مطابقا لأي واقع نريد وهذا الاتجاه تغيير

وما ذهب إليه الدكتور طه، في كلامه هذا، يوافقه كثير من المعاصرين بأن قضايا أصول الفقه ليست كلها قطعية:

- يقول الشيخ عبد الله دراز رحمه الله، تعليقا على المقدمة الأولى [23] من مقدمات الشاطبي في "الموافقات": «... وهذه القوانين هي فن الأصول فمنها ما هو قطعي باتفاق، ومنها ما فيه التراع بالظنية والقطعية" [24].

ويقول الشيخ دراز أيضا، في الموضوع نفسه: « رجوع عن قسم عظيم مما شملته الدعوى، ولكنه مقبول ومعقول، فإن من مسائل الأصول ما هو قطعي مجمع عليه، ومنها ما هو محل للنظر وتشعب وجوه الأدلة إثباتا وردا».[25]

- ويقول الدكتور يوسف القرضاوي في الاتجاه نفسه:«...فهناك من الأدلة ما هو مختلف فيه بين مثبت بإطلاق، ونافٍ بإطلاق، وقائل بالتفصيل، مثل اختلافهم في المصالح المرسلة والاستحسان وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستصحاب وغيرها، مما هو معلوم لكل دارس للأصول.

والقياس، وهو من الأدلة الأربعة الأساسية لدى المذاهب المتبوعة، فيه نزاع وكلام طويل الذيول من الظاهرية وغيرهم حتى الإجماع لا يخلو من كلام في إمكانه، ووقوعه، والعلم به، وحجيته.

هذا بالإضافة إلى أن القواعد والقوانين التي وضعها أئمة هذا العلم لضبط الفهم والاستنباط من المصدرين الأساسين الكتاب والسنة، لم تسلم من الخلاف وتعارض وجهات النظر، كما يتضح ذلك في مسائل العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، والناسخ والمنسوخ وغيرها، وإذا كان مثل هذا الخلاف واقعا في أصول الفقه، فلا نستطيع أن

نوافق الإمام الشاطبي على اعتبار كل مسائل الأصول قطعية، فالقطعي لا يسع مثل هذا الخلاف ولا يحتمله"[26]

- ويقول الدكتور محمد الدسوقي بعدما أشار إلى الخلاف الواقع بين المعاصرين حول قطعية وظنية أصول الفقه: " فقضايا علم الأصول إذن ليست كلها قطعية. وما هو قطعي منها كالكليات المنصوصة في الكتاب والسنة، مثل: لا ضرر ولا ضرار في الإسلام. ولا تزر وازرة وزر أخرى، وما جعل عليكم في الدين من حرج، وإنما الأعمال بالنيات، فلا نزاع فيها ولا اختلاف حولها." [27]

وما استعرضناه في هذه المسألة، هو خلاصة آراء الأصوليين المعاصرين القائلين بأن مسائل أصول الفقه وقضاياه منها ما يوصف بالقطعي، ومنها ما هو ظني، وهذا ما يفتح باب الاجتهاد في أصول الفقه، لأنه " مجموعة من الضوابط والقواعد التي وضعها علماء الأمة من أجل ضبط عملية الاجتهاد وممارسة الاجتهاد الفقهي.وهذه القواعد والضوابط بدأت بحجم ما، وتم تكاملها لتحقيق هذا الغرض خلال حوالي قرنين من الزمان: فقد بدأ الإمام الشافعي بجمع هذه الأصول في كتابه "الرسالة"، ثم تلاه العلماء وكتبوا حوالي خمسة آلاف دراسة وكتاب حول نفس الموضوع، بعضها يعارض الإمام الشافعي وبعضها يؤيده، وبعضها يزيد عليه، وبعضها يضيف إلى ما قال... ".28

ويضيف إلى ذلك بكون علم أصول الفقه، هو ذلك العلم الذي " يقيم القواعد التي نحتاجها لممارسة الاجتهاد في أصولنا الشرعية، ويؤدي بنا إلى الحصول على فقه نجيب به على أسئلتنا المتنوعة ".[29]

وفي كتابه: " نحو منهجية معرفية قرآنية " يؤكد صراحة على ضرورة إعادة النظر في علم أصول الفقه لتجديده، يقول:

«...فبافتراض أن أصول الفقه، كمنهج قد استطاع أن ينجح في تقديم فقه وافر وغزير، وأن ينجح في التعامل مع الوحي إلى حدّ بعيد، فإننا يمكن أن ننظر فيه ونعيد النظر في قضاياه، والمباحث المشتركة بين الكتاب والسنة، ما هي؟ وما عليها؟ وتاريخها وكيف وصل الأصوليون إليها، وقواعد الاستدلال، وقواعد الدلالة ، والأدلة الأخرى...» .[30]

وبهذا نستطيع أن نفهم، من خلال هذا الكلام، أن علم أصول الفقه توقف عن أداء رسالته مهمته، ما لم يؤد إلى الحصول على فقه يجيب على أسئلة المجتمع المتنوعة. ومن شأن عملية تجديد هذا العلم أن يعود إلى مكانته الحقيقية، ويسترجع وظيفته التي بدأها في القرون الهجرية الأولى.

3 - بعض قضايا أصول الفقه المقترحة للتجديد وإعادة النظر فيها:

رسم الدكتور طه جابر العلواني، في كتابه " أصول الفقه..." [31]خطة للنظر في بعض مباحث علم أصول الفقه. وهذه الخطة ترمي إلى إعادة أصول الفقه إلى وضعه الصحيح بين العلوم الإسلامية، وتحويله إلى منهج بحث في الأدلة الشرعية

ليستفيد منها المسلمون أحكاما ومعالجات وحلولا لسائر قضاياهم المعاصرة.

وتتكون هذه التي وضعها الدكتور طه، لتجديد علم أصول الفقه من تسع نقاط. أولها:« إعادة النظر في المباحث التي يشتمل عليها هذا العلم وتخليصه مما لا يحتاجه الفقيه الأصولي نحو مباحث " حكم الأشياء قبل الشرع"، والنزاع في مسألة " شكر المنعم "، ومباحث حاكمية الشرع، والعناية الزائدة بالحدود والتعريف والانشغال بمناقشتها، كذلك التخلي عن المباحث المتعلقة بنزاعهم في مسائل " القراءات الشاذة وعربية جميع القرآن"، وحسم التراع الطويل في " خبر الواحد ". »[32]

وبهذا نستطيع أن نفهم، من خلال هذا الكلام، أن علم أصول الفقه توقف عن أداء رسالته مهمته، ما لم يؤد إلى الحصول على فقه يجيب على أسئلة المجتمع المتنوعة. ومن شأن عملية تجديد هذا العلم أن يعود إلى مكانته الحقيقية، ويسترجع وظيفته التي بدأها في القرون الهجرية الأولى

إضافة إلى هذا، سأسوق بعض القضايا الأخرى من هذا العلم، والتي يطالب الدكتور طه بتجديدها وإعادة النظر فيها، وهي كالآتي:

° الحكم الشرعي:

يعرف الحكم الشرعي عند الأصوليين بأنه:" خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلبا أو وضعا."[33]

ومن هذا التعريف، فالحكم الشرعي ينقسم إلى: حكم تكليفي، وحكم وضعي.

يقول الدكتور طه جابر العلواني، معلقا على تعريف الأصوليين هذا للحكم الشرعي، معتبرا ذلك منافيا لعالمية الخطاب القرآني:

« إن علماء أصول الفقه قد فسروا " الحكم الشرعي " بأنه: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع، والخطاب القرآني خطاب عام شامل يتناول الجنس البشري – كله – إلى يوم القيامة، وقد أكدوا هذا العموم وفصلوا قضاياه، ولكنهم حين تناولوا القضايا الفقهية الجزئية اختلفوا في تناول الخطاب القرآني الإلهي بفروع الشريعة لغير المسلمين. فألقى ذلك ظلالا على عموم الخطاب القرآني وشموله للناس كافة، انعكست آثاره الفكرية على عالمية الخطاب القرآني، وأفرزت كثيرا من القضايا التي على العقل المسلم أن يكون في منأى عنها».[34]

أما أركان هذا الحكم الشرعي، فيرى الدكتور طه أن الأصوليين لم يعرفوا بأحد أركان هذا الحكم، الذي هو: " المحكوم عليه". يقول:" ...فنحن نعرف أن الحكم الشرعي يقول الأصوليون عنه أنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير، وإن أركان الحكم: حاكم وهو الله سبحانه وتعالى، ويقولون، ردا على المعتزلة، ومحكوما عليه، وهو المكلف الإنسان، ومحكوما به، وهو الحكم، أي العملية.

ونحن في فقهنا درسنا الحكم وعرفنا الحاكم، وهو الله سبحانه وتعالى، ولكن المحكوم عليه

الذي هو الإنسان. طبيعته، قوته، ضعفه. نحن نتحدث عن رفع الحرج، وعن التكاليف، وعن سد الذرائع، وعن المصلحة، وعن الاستحسان، هذه كلها لا نستطيع أن نعرفها دون أن نتعرف على هذا المحكوم عليه الذي هو الإنسان، فردا، أو أسرة، أو دولة، أو قيادة.

فهل أستطيع أن أستغني عن دراسة هذه الظواهر؟

هل أستطيع أن أستغني عن فهم هذا الواقع؟

...لا يمكن للمجتهد أن يقول الحكم دون رجوع إلى هذه الأشياء؟ ونستطيع أن نستدل على هذا من منهج الأصوليين أنفسهم..." [35].

° شرع من قبلنا:

المراد به: " كل ما نقل إلينا من أحكام شرعية في أديان الأنبياء السابقين ما كانوا مكلفين به في أديانهم"[36].

وقد اختلف علماء الأصول قديما حول هذا، هل هو شرع لهذه الأمة؟ أم لا؟

وقد رجح بعض المعاصرين " ما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله، من أنه ليس بحجة، بدليل قوله تعالى: «*لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا* » المائدة/ 48، وقوله تعالى: « *ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها* » الجاثية/18، ثم شريعتنا ناسخة للشرائع السابقة".[37]

أما صاحبنا الدكتور طه، فيرى أن إدراج هذا المبحث ضمن مباحث أصول الفقه، غير مفيد، وأنه ينبغي إعادة النظر فيه وتخليص علم أصول الفقه منه، يقول:

« وفي الوقت الذي قرر فيه بعض المشتغلين بالعلوم النقلية تلك القضايا الخطيرة غير آبهين بآثارها الفكرية والتربوية والنفسية، ذهب بعضهم يقرر من نفس المنطلق أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ، فكأنهم بذلك أرادوا توريث أمة محمد، صلى الله عليه وسلم، شرائع الإصر والأغلال التي نسختها رسالته، وأبطلتها شريعته، ورفعت عنها بالرحمة المهداة، والنعمة المسداة، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا.

»[38]

° الاجتهاد:

إن التصور الذي أصّل به علماء الأصول هذا المبحث، يرى فيه الدكتور طه العلواني رأيا، ويدعو إلى إعادة النظر فيه، وخاصة الشروط التي اشترطها هؤلاء في المجتهد، يقول:

« وبالنسبة للاجتهاد، فأنا أرفض تقييده بالمحاور التي قيده بها الأصوليون. فالاجتهاد لا يمكن أن يكون كذلك لأنهم عاملوه مثل الإجماع: فعندما نقرأ شروط الاجتهاد الآن بالطريقة التي وضعها الأصوليون يستحيل أن نجد مجتهدا، فعندما نقول: " عندي اجتهاد " وتضع لي من الشروط ما يستحيل معه أن يوجد المجتهد، فأنا لا أقبل ذلك. فعندما نرجع للأصول الأساسية، فإن الأئمة الكبار عندما قرروا قواعد الاجتهاد لم يشترطوا على الناس هذه الشروط المعجزة، التي تجعل القضية مستحيلة تماما. فلا بد من إعادة النظر في الاجتهاد، حقيقته، ومفهومه، ووسائله، وأدواته، ومنهجه، بحيث يكون مفهوم الاجتهاد هو المفهوم الذي ينسجم مع مقاصد الإسلام،

والـذي يمكـن أن نتعامـل بـه مـع الظـواهر المختلفة...» [39].

° **تقسيمات الأصوليين للفعل النبوي:** يقول:

«... وإذا كان الأصوليون الكبار، رحمهم الله، قد قاربوا ذلك فيما يتعلق بأفعال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتنوعت وتعددت أقوالهم في ذلك بناء على ملاحظة صفاته المختلفة، صلى الله عليه وسلم، من الإمامة والنبوة والبشرية، ففرقوا بين الفعل الجبلي والتصرف الطبيعي، الذي يقوم به، عليه الصلاة والسلام بفطرته البشرية وطبيعته الإنسانية، وبين الفعل الذي يقوم به باعتباره نبيا ورسولا، والفعل الذي يقوم به للتعليم، وبالفعل الذي يقوم به بصفته إماما وحاكما، والفعل الذي يقوم به بمقتضى أي صفة أو مهمة أخرى، لكنهم لم يطردوا ذلك في معالجتهم لأقواله عليه الصلاة والسلام، وذلك لما تقرر عند الأصوليين من فروق بين الفعل والقول يعرفها أهل الاختصاص، وبذلك تأثرت قضية الفهم أيضا لهذا الذي يحتاج منا إلى كثير من الدراسات والضبط والتحقيق.» [40].

وبعد شرح مفصل لهذه المعاني يخلص إلى القول: « كذلك تشتد الحاجة في هذه النقطة إلى بحث وتحليل ونقد مواقف الأصوليين من فعل النبي، صلى الله عليه وسلم، وكيف انقسموا إلى أربعة مذاهب أو تزيد في موقفهم من الفعل النبوي. وأما القول النبوي فقد اعتمدوا فيه على صيغ الأمر والنهي، أي ما صدر ب " افعل " أو " لا تفعل " وما عدا ذلك فقد أحيل إلى معان أخرى كالوعظ والتذكير والتزكية ونحوها.

فهذا النوع من التجزئة للسنة إذا كان مناسبا للأغراض التعليمية، فإنه ليس بمناسب أو مقبول في إطار بناء منهجية التأسي به عليه الصلاة والسلام.» [41]

° **العلة:** عرف الأصوليون العلة بأنها: " الوصف الظاهر المنضبط للحكم، الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم "

ويرى الدكتور طه جابر العلواني أن الأصوليين بتعريفهم هذا وضعوا قيودا على العلة، وبذلك ألغوا كثيرا من حكم الشارع، والشارع تعرض إلى حكم، وكان يعلل ببساطة شديدة لا تحتمل أي شرط، أو لا تحتمل معظم الشروط التي وضعوها هم بعد ذلك. " [42]

° **النسخ:** تكلم الدكتور طه عن موضوع النسخ أكثر مما تكلم عن القضايا الأخرى في أصول الفقه، كما ألف فيه تأليفا مستقلا سماه: " نحو موقف قرآني من النسخ". وبعد أن استعرض مواقف الأصوليين من قضية النسخ، خلص إلى الآتي:

" ولذلك فإن لنا كبير الأمل في أن ترفع تلك الروايات الغثيثة في قضايا النسخ من برامج التعليم في علوم القرآن، وفي علم أصول الفقه، وتحال مسائلها إلى التراث الذي يرجع إليه الباحثون المتعمقون والمتخصصون في هذه المجالات .» [43].

كذلك، وبعد إيراده للإحصاء الذي قام به علماء القرآن وأصول الفقه لآيات النسخ، ومدى اختلافهم في ذلك، قال :« وهذا التباين الواسع يوضح مدى ما تحتاجه قضية النسخ ومسائلها المختلفة إلى جهد لتحرير قضاياه

ونفض اليد منه، وتنقية مقررات التعليم منها نهائيا وإلى الأبد.» .[44]

وثمة قضايا أصولية أخرى، طالب الدكتور طه بمراجعتها وتجديدها. ولعل فيما سقناه إشارة إلى معالم المنهج الذي سار عليه الدكتور طه، والذي يقترحه لتجديد علم أصول الفقه، والنهوض به.

خاتمـــــة:

هذه بعض من آراء الدكتور طه جابر العلواني، التي تخص " تجديد علم أصول الفقه ". وقد يرى فيها البعض خروجا عن المألوف، غير أنها – فيما نحسب – خرجت من قلب يؤمن أشد الإيمان بضرورة التجديد، أي تجديد ما هو قابل للتجديد. والذي يشفع لهذه الآراء والأفكار، هذه الجمل التي يقول فيها صاحبها: «... فإنني ما اعتدت أن أحتفي بما أكتب، أو أمنحه كبير اهتمام، أو أسعى لنشره، والترويج له؛ إذ يكفيني من ذلك أن ألقى الله – تبارك وتعالى – وقد أجريت قلمي بما فيه نفع لعباده، ثم هم – بعد ذلك – بالخيار إن شاءوا اهتموا بذلك الذي كتب، وإن شاءوا أهملوه، وكل ما أرجوه أن يتقبله الله – جل شأنه – مني، ويجعله خالصا لوجهه الكريم... » [45].

وقد يرى البعض الآخر في هذه الآراء، هجوما، واستهانة بعلماء الأمة السابقين، رحمهم الله، الذين شيدوا بنيان هذا العلم، علم أصول الفقه، وأقاموا صرحه، حتى أضحى هذا العلم صورة مشرقة، مشرفة، نقية للفكر الإسلامي. غير أن الدكتور طه ينفي عن نفسه هذا، ويتواضع تواضع العلماء، لهؤلاء السابقين بقوله هذا: «... وقولنا هذا لا يشير إلى أي نوع من أنواع الاستهانة بجهود علمائنا السابقين، أو التقليل من شأن عنايتهم بكل ما يتعلق بهذا، فنحن دونهم – ولا شك – في كل علم وفضل. ولكنه القرآن العظيم المكنون يكشف بكرمه عن مكنوناته عبر العصور، ولسائر الأجيال، لئلا يحرم جيلا أو قرنا من كرم القرآن وأنواره وعطائه: «***كلا نمدّ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا***»"الإسراء/20".[46]

ـ الهوامش :

1- الأزمة الفكرية المعاصرة، تشخيص ومقترحات وعلاج، طه جابر العلواني. الدار العالمية للكتاب والمعهد العالمي للفكر الإسلامي. الطبعة الرابعة: 1994/1414م،ص : 55.

2- تجديد علم أصول الفقه، مولود السريري. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: 2005/1426م؛ ص: 70

3- الأزمة الفكرية المعاصرة ... ص: 58.

4- نحو موقف قرآني من النسخ. طه جابر العلواني. سلسلة دراسات قرآنية رقم 5. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. الطبعة الأولى: 2007/1428م.

5- نحو موقف قرآني من النسخ، ص: 7.

6- ـ انظر كتاب: نحو التجديد والاجتهاد، مراجعات في المنظومة المعرفية الاسلامية. طه جابر العلواني . دار تنوير القاهرة. الطبعة الأولى: 2008/1429م من الصفحة 20 إلى: 57 من الجزء الأول.

7- نحو منهجية معرفية قرآنية... طه جابر العلواني. دار الهادي، بيروت. الطبعة الثانية: 2008/1429م،ص: 322

8- نفسه، ص: 118.

9- نفسه، ص: 288.

10ـ تجديد المعرفة الإسلامية، المفهوم والآفاق، الدكتور طه جابر العلواني، مجلة دار الحديث الحسنية، السنة 1999م، العدد16، الصفحة: 209.

11ـ منها ما رواه أبو داود في سننه بسنده إلى أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من

يجدد لها دينها » كتاب الملاحم، باب: ما يذكر في قرن المائة، الحديث رقم: 4291.

12ـ مجلة دار الحديث، العدد: 16، ص: 210 – 211.

13ـ التجديد والمجددون في الإسلام بين الحديث والتأويل، أحمد الريسوني، مجلة كلية الآداب الرباط، السنة 1999، العدد 23، الصفحة: 49.

14ـ تجديد المعرفة الإسلامية... مجلة دار الحديث، العدد: 16، ص: 211.

15ـ تجديد المعرفة الإسلامية... مجلة دار الحديث، العدد 16، ص: 212.

16ـ نفسه.

17ـ نفسه، ص: 212 – 213.

18ـ نفسه، ص: 213.

19ـ نفسه

20ـ تجديد المعرفة الإسلامية...مجلة دار الحديث، العدد 16، ص: 215 – 216.

21ـ من أظهر الذين كتبوا في هذا الموضوع نذكر:

أ- حسن الترابي، في كتابه: تجديد أصول الفقه، عبارة عن رسالة صغيرة طبعت سنة 1404، وفي كتابه كذلك: " قضايا التجديد، نحو منهج أصولي ". الصادر سنة 2000م عن دار الهادي ببيروت.

ب ـ محمد الدسوقي، في كتابه: "نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة"، دار المدار الإسلامي بليبيا 2004م، وفي مقال له بعنوان :" نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه " بمجلة إسلامية المعرفة، يناير 1996م، عدد 3 ص: 111-148.

ج- الدكتور محمد زكي عبد البر، في كتابه: تقنين أصول الفقه، القاهرة 1989م.

د- الدكتور عبد السلام بلاجي، في كتابه: تطور أصول الفقه وتجدده، دار ابن حزم 2010م.

22ـ أصول الفقه الإسلامي، منهج بحث ومعرفة، الدكتور طه جابر العلواني، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة بالمغرب، 1421/2000م ص: 79.

23ـ قال الإمام الشاطبي،رحمه الله، في المقدمة الأولى:" إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي". الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرج أحاديثه عبد الله دراز، وضع تراجمه محمد عبد الله دراز، خرج آياته وفهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1425/2004م، ص: 18

24ـ نفسه، ص: 18، هامش 1.

25ـ نفسه، ص: 21، هامش 1

26ـ الاجتهاد في الشريعة الاسلامية، يوسف القرضاوي، دار القلم، الطبعة الثانية 1989م،ص: 67-68-70،نقلا عن: التجديد في علم أصول الفقه: دواعيه وحقيقته، عبد المجيد محيب، مجلة الواضحة، التي تصدر عن مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط، السنة: 1424/2003م، العدد الأول، السلسلة الجديدة، ص: 284-285.

27ـ نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، محمد الدسوقي، دار المدار الإسلامي ليبيا، الطبعة الأولى: 2004م،ص:109.

28ـ مقدمة في إسلامية المعرفة، طه جابر العلواني، دار الهادي بيروت، الطبعة الثانية: 1430/2009م، ص: 141.

29ـ نفسه: 141.

30ـ مقدمة في إسلامية المعرفة، ص: 342.

31ـ انظر الصفحة: 80-82.

32ـ أصول الفقه... ص: 80.

33ـ أصول الفقه، محمد الخضري، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية القاهرة (د-ت)، ص:22.

34ـ نحو منهجية معرفية قرآنية... ص: 139.

35ـ نفسه، ص: 346.

36ـ المأمول من علم الأصول، يوسف حسن الشراح، مجلس النشر العلمي ولجنة التأليف والنشر بجامعة الكويت، الطبعة الأولى 2003م، ص: 238.

37ـ نظرات في أصول الفقه، عمر سليمان عبد الله الأشقر، دار النفائس الأردن، الطبعة الثانية 1424/2004م، ص: 465 . وطالع كلاما مفيدا عن هذه القضية الأصولية عند إمام الحرمين، رحمه الله، في: البرهان في أصول الفقه: (1/331-335)

38ـ نحو منهجية معرفية قرآنية... ص: 141.

39ـ نحو منهجية معرفية قرآنية...ص: 345-346.

40ـ نفسه: 198.

41ـ نفسه: 200.

42ـ نحو منهجية معرفية قرآنية...ص: 200

43ـ نحو موقف قرآني من النسخ: 150

44ـ نفسه: 81

45ـ أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها،ص:13.

46ـ نحو موقف قرآني من النسخ: 75- 76.